المحاضرة الخامسة: الأمم المتحدة والاقتصاد الدولي

ترتبط الأمم المتحدة بالنظام الاقتصادي الدولي عن طريق مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك قصد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين، يتكون النظام الاقتصادي الدولي من أجهزة تعد بمثابة آلياته في التسيير ، وتتمثل في المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية .

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية اعتمدت الدول سياسة إبرام معاهدات دولية جماعية، تحظى بقبول أكبر عدد ممكن من الدول، وتضع قواعد سلوك الدول في المسائل المتصلة بالتبادل الاقتصادي، وتنشئ في الوقت نفسه منظمات اقتصادية دولية متخصصة لمباشرة الإشراف على تطبيق تلك القواعد . وهكذا تم إنشاء صندوق النقد الدولي الذي يشرف على تنظيم التعاون الدولي في مجال السياسة النقدية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعنى أساسا بتمويل التنمية في الدول الفقيرة، ومنظمة التجارة العالمية التي تسهر على تسهيل التبادل التجاري .

وفي ظل السيادة الكاملة للنظام الرأسمالي أضحت هذه المنظمات وسيلة للسيطرة والتحكم عن طريق تحويل المجتمع الدولي من بناء أفقي تتوزع فيه السيادة بين الدول إلى بناء هرمي تتقلص فيه سلطة الدول لحساب المنظمات الدولية ولصالح مجموعة معينة من الدول هي في الواقع القادرة من خلال إمكاناتها وقدراتها المتنوعة على فرض إرادتها على المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمات . ولقد ولدت هذه المنظمات في ظل النظام الرأسمالي لتدعيم السلطة الاقتصادية في مواجهة السلطة السياسية، واتخذت في بدايتها شكل اتحادات وتجمعات دولية، ثم تحولت بعد ذلك إلى منظمات دولية متخصصة بعد سيطرة الحكومات عليها لمصلحة دعم الاقتصاد الرأسمالي .

هكذا كان لدورها المؤثر في النظام الاقتصادي الدولي، أهمية كبيرة فرضت التعرض لدراسة دورها في البناء الاقتصادي الدولي . وسوف نتعرض لأهم هذه المنظمات الدولية الاقتصادية التي تحاول أن ترسي قواعد النظام الاقتصادي الدولي بدلا عن منظمة الأمم المتحدة التي يفترض أن تكون هي المؤهلة للقيام بهذه المهمة وذلك من خلال

أولا: البنـك الدولـي للإنشـاء والتعميـر: ويعتبر البنك منظمة دولية حكومية متخصصة تتبع الأمم المتحدة بعد أن تم الربط بينهما بموجب اتفاقية في 15 أبريل 1948 . ومقر البنك مدينة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع البنك بالشخصية القانونية الدولية وبميزانية مستقلة . وكان إنشاء البنك لتحقيق الأهداف التاليـة :

- المساعدة في تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنميتها عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، وبناء اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية .
- الحث على تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق تقديم الضمانات الائتمانية لها وسد النقص فيها من موارد البنك الخاصة أو مما يحصل عليه من أموال.
- تشجيع نمو التجارة الدولية والحفاظ على توازن موازين المدفوعات.
- تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية لتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء. وقد اتسع نشاط البنك في هذا الخصوص عن طريق تقديم المعونة الفنية والخبراء الاقتصاديين ليس فقط في المشروعات التي يمولها البنك بل في كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء.
- فض المنازعات المالية بين الدول، – تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية، ولذلك أنشئ معهد التنمية الاقتصادية في واشنطن عام 1955م مستهدفا توفير خدمات التدريب لكبار موظفي الحكومة في البلدان النامية على إدارة التنمية الاقتصادية

ومنذ العقد السادس من القرن الماضي، أصبح البنك الدولي مجموعة من ثلاث مؤسسات هي : البنك الدولي للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والرابطة الدولية للتنمية، وكلها تهدف إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للدول الآخذة في النمو . وإن كان هناك بعض الاختلاف فيما بينهم فالبنك الدولي يقدم قروضه عموما للدول النامية التي تحاول بلوغ مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي ولا يقدم قروضه إلا لأغراض إنتاجية . أما مؤسسة التمويل الدولية التي أنشئت عام 1956م فإن مهمتها هي مساعدة التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نموا ومساعدتها على تشجيع النمو في القطاع الخاص من اقتصادها .بينما الرابطة الدولية للتنمية التي تأسست عام 1960 هدفها تقديم القروض ولكن للدول الأكثر فقرا وبشروط ميسرة عن البنك وأخف وطأة.

أما عن العضوية والتصويت داخل البنك الدولي فقد جعلت اتفاقية إنشاء البنك من عضوية صندوق النقد الدولي شرطا لعضوية البنك الدولي، وجواز قبول أعضاء جدد بموافقة أغلبية مجلس المحافظين بشرط سبق عضوية صندوق النقد أيضا، كذلك تفقد الدولة عضويتها بطريقة أوتوماتيكية في البنك إذا فقدت عضويتها في صندوق النقد الدولي .أما عن التصويت داخل البنك فلكل دولة عضو عدد معين من أسهم رأس المال، كما أن لكل منها 250 صوتا زائد صوتاإضافيا عن كل 100.000 دولار من أسهم البنك ،وهكذا أصبحت الدول الخمس التي تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس المال هي: الولايات المتحدة، وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا واليابان، وتحتل الدول الصناعية الكبرى مركز الصدارة في رأس المال، وبالتالي تستحوذ على أكبر عدد من الأصوات، حيث تمتلك ست دول أكثر من نصف عدد أسهم البنك ،ولها حوالي 48% من القوة الصوتية ولا تمتلك الدول العربية إلا3.49% من عدد أسهم البنك أي بنسبة مما انعكس على قوتها التصويتية، كذلك دول العالم الثالث نصيبها ضئيل من رأس مال البنك وبالتالي لا تؤثر بالإيجاب على سياساته

ويتكون البنك من الأجهزة الرئيسية التالية:

أ – **مجلس المحافظين:** ويتشكل من مندوبي الدول الأعضاء، وتقوم كل دولة بتعيين محافظ ونائب له ويعتبر السلطة العليا في البنك

ب – **المديرون التنفيذيون:** وعددهم واحد وعشرون، يتم تعين خمسة منهم بواسطة الدول التي تملك أكبر الحصص في رأس مال البنك وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، أما الستة عشر الآخرين فيجري انتخابهم عن طريق المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين.

ج – **الرئيس** : ويتم انتخابه بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات، وهو يرأس بحكم منصبه المجلس المذكور وهيئة موظفي البنك، والرئيس لا يملك حق التصويت ، ويعتبر الرئيس مسئولا عن سير العمل داخل البنك، ويعاونه في ذلك عدد من الموظفين الذين يعملون تحت رئاسته

ويمارس البنك الدولي في عالمنا اليوم سلطة واسعة جدا، ويقوم بنشاط إنساني متعدد الأشكال، وهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، فخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على 225 مليار دولار . ويؤمن البنك إنشاء البنى التحتية بقروض الاستثمار، لكن بجانب ذلك كان هناك وجه آخر للبنك تجلي في الشروط القاسية التي يفرضها على الدول المقترضة لتغيير اقتصادياتها التقليدية من أجل تنظيم المضاربة الاقتصادية والتجارة العالمية. ويضاف إلى ذلك سلبيات أخرى تتمثل فيما يلي :

- إن المال التي تقترضه الدول النامية من البنك وتستثمره استثمارا نافعا لن تؤتى ثماره في تنمية الإنتاج القومي ما لم تنفق الدولة النامية مبالغ مماثلة على المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية والمشروعات الصحية والتعليمية والإسكان وموارد المياه والصرف، وقد تعجز الدولة إزاء ضآلة مواردها عن تمويل هذه المشروعات.

- درج البنك على جعل عملياته مقصورة على إقراض الأموال التي تحتاج إليها الدول النامية لشراء المعدات والسلع الرأسمالية اللازمة "لمشروعات إنتاجية معينة ويفحص مزايا المشروعات الإنتاجية في عزلة دون الإشارة إلى علاقتها باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدولة المقترضة إضافة إلى عدم وجود تنسيق بين ما يقدمه البنك من قروض، وبين ما تقدمه مؤسسات دولية أخرى من قروض ومعونات . إن تطور الدور الاقتصادي للبنك الدولي من خلال أنشطته في مجال إقراض الدول الأعضاء فيه تعكس الرغبة الجامحة للنظام الرأسمالي في تعميم أيديولوجيته على العالم، وتكريس لقواعد النظام الاقتصادي الذي يريده حيث ترتبط القروض ببرامج التكييف الهيكلي التي تفرضها الدول الكبرى على الدول النامية، وما يقتضيه ذلك من التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

إن فشل تجارب التنمية في العديد من الدول وبخاصة في إفريقيا يرجع إلى فساد النظم السياسية السائدة،ولا أمل إلا بإصلاح هذه النظم، وهو ما طرح تعبير الحكم الرشيد أو الصالح في كثير من أدبيات الاقتصاد والسياسة في العالم . كذلك يتطلب أمر إصلاح البنك الدولي ضرورة النظر في نظام التصويت وعدم التسليم بهذا النظام السائد، والذي يكرس عدم العدالة والمساواة . إن على البنك الدولي أن يكون هدفه الأول من خلال القروض دفع مشروعات التنمية داخل الدول الأعضاء، وتخفيف شروط منح هذه القروض بما يدفع التنمية والتعمير داخل هذه الدول، وألا يكون همه الأول والخير كيفية سداد هذه القروض .

ثانيا: صندوق النقد الدولي: أنشئ صندوق النقد الدولي بمقتضى الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر النقد والمال الذي عقد في" بريتون وودز"في 22 يوليو 1944 .لقد كان هدف هذا المؤتمر البحث عن نظام نقدي موحد تأخذ به الدول حتى يتوفر الاستقرار العالمي وذلك لأن السلم الاقتصادي يعد أساسا قويا للسلم السياسي . وقد استعانت الأمم المتحدة بهذه المنظمة للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر منهجا من مناهج ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق رفاهية الشعوب وحددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق الأهداف التي يسعى لتحقيقها و يمكن إيضاحها فيما يلي :

- التشاور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية : فالصندوق يعد المكان الأمثل للتشاور والتعاون لوضع حلول للمشاكل والمسائل النقدية الدولية ، بغرض التوصل لمواقف موحدة توجه السياسات النقدية والمالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية .
- تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية: هذا الهدف يتعلق ببذل الصندوق أقصى جهد لجعل الدول تتخلى عن السياسات التجارية المتطرفة وإزالة القيود بشأن حركة التجارة الدولية، لجعل كل دولة تستفيد من مواردها الإنتاجية والبشرية .
- تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف: وذلك عن طريق وضع نظام لأسعار الصرف يكفل عدم حصول التخفيضات المتبادلة في أسعار صرف العملات الدولية لأن بعض الدول إذا ما رغبت في زيادة صادراتها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها ويضر هذا الوضع بمصالح الدول المتنافسة.
- إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية : لتشجيع المبادلات التجارية، فالصندوق يفرض تجنب إحداث قيود على المدفوعات الجارية أو أية إجراءات نقدية تنطوي على التمييز في المعاملة
- توفير الثقة بين الدول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها: وهذا الهدف يتمثل في تمويل الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لتصحيح الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات، بشرط وجود ضمانات كافية .

ويتكون الصندوق من الدول المؤسسة التي اجتمعت في"بريتون وودز" عام1944 م وتكون عضويتها أصلية وكان عددها 93 دولة وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في ،2004 186 دولة . ويرتبط التصويت في الأجهزة الرئيسية

للصندوق بمدى مساهمة كل عضو في رأس المال ، وعلى ضوء الأنصبة التي تحدد لكل عضو يستطيع هذا العضو التأثير في القرارات الصادرة عن الصندوق ، وحدود حقها في الاقتراض منه ،وقد خصصت لكل حصة بأكبر حصة معينة تشترك بها في رأسمال الصندوق واحتفظت الولايات المتحدة بأكبر حصة تبلغ 2850 مليون دولار–عند إنشائها ،تلتها كل من انجلترا والصين وفرنسا والهند بحصص متتالية في الترتيب

ويتكون الصندوق من الأجهزة الرئيسية التالية

أ – **مجلس المحافظين:** يعتبر بمثابة السلطة العليا في الصندوق، التي تباشر الاختصاصات ويمثل كل دولة محافظ تعينه الدولة العضو ونائب له وعادة ما يكون وزير مالية الدولة أو محافظ البنك المركزي فيها.

ب – **مجلس المديرين التنفيذيين:** مهمة هذا المجلس تصريف الشؤون الجارية بالصندوق، ومن ثم فهو في حالة انعقاد دائم ويتشكل من عشرين مديرا على الأقل، وليس هناك مدة محددة للمدير التنفيذي طالما أن الدولة التي عينته موافقة على بقائه، ولكل مدير تنفيذي 250صوت يضاف إليها عدد من الأصوات بعدد ما للحكومة التي عينته أو للحكومات التي انتخبته من حصص على أساس صوت واحد لكل مائة ألف دولار .

ج – **المدير الإداري:** ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه يعتبر الموظف الرئيسي في الصندوق وهو المسئول عن تنظيم وتعيين وفصل موظفي الصندوق ويرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه، كما أنه يمثل الصندوق في علاقته مع المنظمات الأخرى أو الدول الأعضاء .

إن برامج تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء الراغبة في استخدام موارد الصندوق تتسم بالصرامة والتقشف، عند تعامل الصندوق مع الدول النامية بشكل جعلها تشك في أهمية الصندوق بالنسبة لها، بينما لا يتبع الصندوق هذه السياسات تجاه الدول الصناعية الغنية، إذ لم يطلب منها في أي يوم التقشف والحد من المصاريف العسكرية، والإنفاق الكبير على الأسلحة المدمرة، وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الدولي، ومعالجة الأزمات التي يتعرض لها نظام النقد الدولي والتي لها دور كبير في خلقها . فالولايات المتحدة تملى على الصندوق سياساتها من وراء الكواليس ناهيك عن التحكم الذي يحصل عند اتخاذ قرارات الصندوق لما تتمتع به من قوة تصويت،

ثالثا: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT: بعد الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية"بريتون وودز"، كان من الواضح اتجاه الدول الكبرى نحو تأسيس النظام الدولي على قواعد اقتصاديات السوق، وكان تحرير التجارة من العقبات الجمركية هو الهدف من وراء إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية، التي تمثل الضلع الثالث لمثلث السيطرة الرأسمالية بعد البنك وصندوق النقد الدوليين ،وقد ازداد دورها تعاظما بعد انفراد الاتجاه الرأسمالي بقيادة التوجه العام للاقتصاد العالمي .دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد مؤتمر دولي لتنشيط التبادل الدولي للبضائع والسلع وتبنى ميثاق للمنظمة الدولية للتجارة . وقد عقد المؤتمر في الفترة من 21 نوفمبر 1947 إلى 24 مارس 1947 وانتهى إلى وضع ميثاق "هافانا " بإنشاء هيئة للتجارة . ولقد انبثق عن هذا المؤتمر خفض التعريفة الجمركية أو الحد من القيود الكمية المفروضة على واردات الدول، وقد تم تجميع هذه الاتفاقيات لتشكيل اتفاقية شاملة قد تكون بديلة عن منظمة التجارة الدولية في حال فشلت الدول في التصديق عليها . وقع هذا الميثاق في 1947 ولم تصدق عليه الولايات المتحدة خوفا من أن ينقص من سيادتها أو حريتها في الشؤون التجارية . وهكذا حلت **الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي أطلق عليها اسم "الجات** "مؤقتا (محل منظمة التجارة العالمية منذ عام 1947م وحتى عام 1995 . وقد تضمن ميثاق هافانا مبادئ مهمة لا يزال لها أثر في التجارة الدولية إلى الآن ، تتعلق بتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز وإلغاء التمييز في التجارة الدولية، ومساعدة وتشجيع التنمية الاقتصادية على

وجه أفضل مما هو قائم، واتفاقيات خاصة بالسلع الأساسية، ومثلت هذه الأسس اللبنات الأولى لقيام منظمة التجارة العالمية بعد ذلك

وتعرف الجات بأنها "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير العلاقات الدولية السلعية ، أهداف الجات تتمثل فيما يلي "

- إزالة العوائق التي تحول دون التبادل الحر
- تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء
- ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة وتوسيع التجارة الدولية
- تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص
- حسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية الجات .

وقد عقدت الجات عدة دورات حتى عام 1979م خصصت لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريفة الجمركية ،وتسهيل تبادل السلع، واختلفت هذه الجولات في طولها الزمني وفي النتائج التي حققتها .

ففي **الجولة الأولى التي عقدت في جنيف** سنة 1947 تم تخفيض 45 ألف تعريفة جمركية تشمل سلع قيمتها 10 مليارات دولار وتشكل 50% من مجموع التجارة الدولية . وفي **الجولة الثانية التي عقدت في فرنسا** سنة 1949 تم الاتفاق على تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية . وفي **الجولة الثالثة التي عقدت في إنجلترا** بين1951–1950 تم تخفيض 7800 تعريفة جمركية بما يعادل 55% من مستوى التعريفة لسنة 1948 . وفي الجولة **الرابعة التي عقدت في جنيف** سنة 1956 تم تخفيض التعريفة الجمركية لسلع تبلغ 37( ) قيمتها ما يعادل 2.5 مليار دولار .وفي الجولة **الخامسة عام 1960 في جنيف** أيضا تم تخفيض 4400 تعريفة جمركية لسلع صناعية قيمتها 4.9 مليار دولار . وفي الجولة **السادسة التي دعا لعقدها رئيس الولايات المتحدة** عام 1964 تم الاتفاق على تخفيض التعريفات بنسبة 30% تدريجيا خلال خمس سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار (38) دولار .وفي الجولة **السابعة في طوكيو** عام (1979–1973) وشاركت فيها 99 دولة تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية في الدول التسع الأكثر تصنيعا في العالم على السلع زراعية وصناعية بنسبة % 34 على مستوى التعريفة لسنة 1948 والتي كانت تساوي40% فأصبحت 4.7% . أما **الجولة الثامنة وهي جولة أورجواي** من سنة 1986 حتى سنة 1994 تعتبر من أهم جولات الجات وذلك للنتائج التي توصل إليها الأعضاء، والتي تؤثر تأثير كبيرا على مستقبل التجارة الدولية وبالتالي على اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك حين جرت اتفاقات كثيرة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة بين الدول الأعضاء، وكان أهم تطور شهدته جولة أرجواى هو إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994 كمحاولة لتغيير القواعد الاقتصادية السائدة أو تطويرها بطريقة لتبدو مرضية لبعض دول العالم الثالث .